وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

محفزوا الإصلاحات

شباط 2022

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن، أين نحن اليوم؟

كجزء من أجندته الإصلاحية الشاملة لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، تبنى الأردن برنامجًا طموحًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يسمح بمشاركة أكبر للقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

إن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص جزءًا من إطار شمولي، يضم كل من وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية، ووحدة الالتزامات المالية، بالإضافة إلى وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تمثلت المعالم الرئيسية لإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سن **قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 17 لعام 2020**، والأنظمة التابعة له، والتي تمخض عنها إنشاء اللجنة العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص (على المستوى الوزاري)، ووضع الإطار القانوني الواسع لتنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء حساب تطوير المشروع، وتشكيل اللجنة الفنية للالتزامات المالية، وإنشاء نظام السجل الوطني للمشروعات الحكومية. كما تم عقد مجموعة من ورش العمل التدريبية وبناء القدرات حول جوانب مختلفة للجهات الحكومية، وسيُعقد المزيد من الأنشطة هذا العام لمواصلة تنفيذ إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

والجدير بالذكر أن وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية تلعب دورًا رئيسيًا في تنسيق ودعم عملية تنفيذ هذا الإصلاح، حيث شاركت الوحدة في تصميم إطار العمل، وصياغة القانون، وساهمت في إنشاء الوحدات الثلاث المذكورة، إلى جانب تقديم المساعدة الفنية وخدمات التدريب والحصول على المعدات والأدوات اللازمة لتنفيذ الأنشطة، وغيرها من أشكال الدعم المختلفة.

طرح عطاء أول مشروع ضمن مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

في الربع الأخير من 2021, أعلنت وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طرح عطاء أول مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء 15 مدرسة حكومية في محافظات عمان والزرقاء ومأدبا. علمًا بأنه مشروع مستجيب للمناخ ويتوافق مع المساهمات المحددة وطنيًا للأردن بموجب اتفاقية باريس لعام 2015 . (لقراءة المزيد)

يوضح الرسم البياني التالي المراحل التيمر بها كل مشروع المدارس كأول مشروع ضمن إطار عمل إدارة الاستثمارات الحكومية ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

المرحلة 1: الطلب والتسجيل

تقديم الدراسة التقييمية للمشروع على السجل الوطني للمشروعات الحكومية ← المراجعة من قبل وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية ورفعها إلى اللجنة الوزارية للتسجيل المبدئي ← إعداد تقرير من قبل وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتضمن ملاحظات وحدة إدارة الاستثمارات الحكومية

التسجيل الرسمي للمشروع على السجل الوطني للمشروعات الحكومية ← **موافقة / عدم موافقة اللجنة الوزارية العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الطلب**

المرحلة 2: الإعداد

إجراء دراسة الجدوى الأولية من قبل الجهات المتعاقدة ← مراجعة الدراسة من قبل اللجنة الوزارية والتوصية بالمضي قدمًا/أو عدمه في دراسة الجدوى / المساعدة الفنية ← إجراء دراسة الجدوى من قبل الجهات المتعاقدة مع وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

توصية من وزير المالية بعد مراجعة التقرير وتوصية اللجنة الفنية للالتزامات المالية ← مراجعة اللجنة الفنية للالتزامات المالية لدراسة الجدوى وصياغة تقرير الالتزامات المالية ← تقوم وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمراجعة دراسة الجدوى وتقدم التوصيات

الموافقة / عدم الموافقة على دراسة الجدوى والتقرير من قبل اللجنة الوزارية العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص

المرحلة 3: العطاءات والمشتريات

مراجعة العقود والتوصية من قبل مديرية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص واللجنة الفنية للالتزامات المالية (تحديث التقرير) ← منح الجهات المتعاقدة العقود والتفاوض بشأنها ← تقوم الجهات المتعاقدة بإعداد وتنفيذ العطاء والإجراءات

توصية من وزير المالية بعد مراجعة تقرير االالتزامات المالية وتوصية اللجنة الفنية للالتزامات المالية ← **توصية من اللجنة الوزارية العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص والموافقة/ عدم الموافقة مجلس الوزراء على العقد** ← توقيع الجهات المتعاقدة وتنفيذ عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المرحلة 4: التنفيذ

وحدة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي الوصي على بيانات وقاعدة بيانات المشاريع المستقبلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتولى الجهات المتعاقدة إدارة ومتابعة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص والالتزامات المالية المحتملة, ورفد قاعدة البيانات ووزارة المالية بالالتزامات المالية

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى طرق تمويل الخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومة للمواطنين. حيث يضمن إطار عمل إدارة الاستثمارات الحكومية والشراكة بين القطاعين العام والخاص بأكمله تقديم خدمات ذات جودة عالية ومستدامة.